

المدخل الطبيعي لمواجهة حملة النظام الأردني المستمرة لضرب العمل الفدائي .  
وتوضيحا لهذين التيارين في الحوار ، نكتطف بعض النصوص التي وردت في المذكرات المقدمة . فقد جاء في مذكرة جيش التحرير الفلسطيني ، تجسيدا للتيار الاول « ان المرحلة الراهنة التي تواجهها القضية الفلسطينية ، ويتعرض لها الشعب العربي الفلسطيني ، وتمر بها المنطقة العربية بأسرها ، لم تعد تسمح بأي شكل من الاشكال بالابقاء على تعدد المنظمات في ساحة العمل الفلسطيني على النحو القائم حتى الان . وان مرحلة التحرر الوطني التي يعيشها شعبنا لا تجيز استمرار اي تناقضات بين ابناء فلسطين بعد الان . وان جدية الموقف ، وخطورة النتائج ، وأمانة العمل ، وتقدير المسؤولية ، تحتم كلها توحيد العمل الفلسطيني توحيدا حقيقيا ، وقيام قيادة جماعية ، تأخذ على عاتقها المضي بالمسيرة الفلسطينية الى هدفها الصحيح » .

وجاء في مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية ، تجسيدا للتيار الثاني « ان النضال من اجل تحقيق المهام الوطنية المطروحة على شعبنا لا يمكن ان ينفصل عن العمل على بناء للقاعدة الوطنية الصلبة في الضفة الشرقية ، ومن تحقيق افضل الشروط من اجل رفع مستوى معيشة اوسع في قطاعات الشعب ، لان الشعب الذي يحرم من ابسط حقوقه الوطنية الديمقراطية ، لا يكون بالتالي مستعدا لمجابهة اعداء وطنه » ونتيجة لهذا الفهم دعت الجبهة الى ان « تتشكل في الضفة الشرقية للاردن على امتداد الساحة الفلسطينية - الاردنية جبهة لكافة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية ، من فصائل المقاومة ، والاحزاب السياسية ، والنقابات والاتحادات المهنية ، والشخصيات الوطنية » .

الاتجاه الاول كانت تدفع باتجاه حركة فتح ، وجيش التحرير ، والمنظمات الصغيرة ، والمستقلون . والاتجاه الثاني كانت تدفع باتجاه الجبهة الديمقراطية ، والجبهة الشعبية ، والصامقة .

وتفيد المعلومات المتوفرة ، ان اغلب النقاش الذي دار ، تركز حول انكار التيار الثاني الذي تحدثنا عنه ، والذي كان يدوم الى :

أ - انشاء جبهة وطنية فلسطينية - اردنية واحدة .  
ب - ان يكون لهذه الجبهة برنامج اجتماعي « وطني ديمقراطي » مشترك .

ومن السهل ان نتصور - بناء على خلفية المنظمات الفكرية - طبيعة النقاش الذي دار بين اصحاب الموقنين . والذي أسفر عن حل وسط عبر صيغة مشتركة جاءت على الشكل التالي : « التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني الاردني ، ووحدة الساحة الفلسطينية - الاردنية ، والعمل على بلورة هذه الوحدة ضمن صيغة عملية تجسد العلاقات بين الحركة الوطنية الاردنية والثورة الفلسطينية ، وتنفيذ مقررات المجلس الوطني الاستثنائي في هذا الخصوص ، وتعزيز وحدة الشعب في الاردن ، ومحاربة كل اشكال التفرقة الاقليمية في الاردن » .  
ان هذه الصيغة تدعو الى « التحالف » مع الحركة الوطنية الاردنية ، وترفض فكرة الدمج وتشكيل عمل موحد ، وفي نطاق التحالف ، فان طرح برنامج اجتماعي « وطني ديمقراطي » يصبح من مهمة الحركة الوطنية الاردنية فقط .

وحين انتهى النقاش حول هذه النقطة ، برزت الى المقدمة القضية الاخرى الرئيسية ، قضية الوحدة الوطنية ، وخاصة في الاطار العسكري . وهنا نستطيع تسجيل الملاحظات التالية :

١ - ان كافة الفصائل الفدائية ، كانت شديدة الحساس لتشكيل وحدة عسكرية كاملة .

٢ - ابدت كافة الفصائل استعدادها للالتزام بكل قرارات اللجنة المركزية .

٣ - كانت كافة الفصائل منفتحة ، على ان تبقى « الحياة الداخلية » لكل تنظيم مستقلة تماما ، من حيث التثقيف ، والتوسع التنظيمي ... الخ .

٤ - ادت الموافقة على الالتزام بقرارات اللجنة المركزية ، تلقائيا ، الى الموافقة على توحيد الاعلام المرتبدا بكل تنظيم ضمن خطوط اللجنة المركزية .

كانت هذه النقاط تلخص جو الحوار حول موضوع الوحدة الوطنية ، وهي ظاهرة تبرز بهذا الشكل لأول مرة في تاريخ حوار الوحدة الوطنية بين الفصائل الفدائية . ولأول مرة أيضا ، وقف تنظيم فدائي ، لرايه وزن مرموق ، يطالب بالتفهم في تحقيق الوحدة العسكرية الكاملة ، داعيا ان تتم هذه الوحدة على مراحل . لذلك من المهم هنا ان نقول ان صيغة الوحدة العسكرية التي اتفق عليها ، قد ابقت مرحليا على قيادات المنظمات العسكرية .

هنا ... من المهم ان نطرح سؤالا حساسا : لماذا تنحل فجأة عقد الحوار بين المنظمات الفدائية حول الوحدة الوطنية ؟ بعض القوى الفلسطينية تميل لارجاع هذه الظاهرة ، الى الاحساس بالخطر .